وما زال الفاسدون يعيثون في الأرض فسادًا

كتب/علي عبدالله مولى الدويلة

ليس من قبيل الصدفة ودواعي المرونة والتحفظ أن تقال الحقيقة أحيانا ولكن الحقيقة يجب أن تقال بصدق وأمانة ومن دون قيد أو شرط في وجه أعداء الحياة بكل حذافيرها وأبعادها السياسية والثقافية، وما تحمله الكلمة من معاني سامية هؤلاء يطلق عليهم «الفاسدون» الذين باعوا ضمائرهم رخيصة وبحكم أنانيتهم وجشعهم وتهورهم وحب الذات وترفع على الآخرين، ولأنهم لا يؤمنون بحرية كرامة الإنسان وسيادته الوطنية وبالقضية الجنوبية التي في الحقيقة تعتبر هي محور النقاش الجدلي الوطني، تحاول هذه الأنظمة العربية الرجعية زعزعة النظام الإنساني السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يتمحور في جوهره القضية الفكرية وإجهاض مجمل المفاهيم والمبادئ الإنسانية والقيم والمثل العليا والسلوك الأخلاقي وتمزيق وتشويه اليمن ووحدته العربية المشتركة؛ لأنهم بطبيعة الحال لا يطالبون بالحب والخير والسلام والأمن والاستقرار بل غالبا وفي كل الأحوال يسعون لإبقاء الوضع الفاسد كما هو عليه دون إيجاد حلول إيجابية برؤية موضوعية تتجسد من خلال الآراء والأفكار الوطنية، والفساد لا يولد إلا القتل والخراب ويقود البشرية الإنسانية نحو الطريق المجهول ويستخدم الأساليب القمعية والمؤامرات الدنيئة وانتهاك حقوق الإنسان ونهب مقدرات الشعب بطرق وأساليب غير مشروعة.

وكل هذا لأجل إشباع غرائزهم وملذاتهم يسخرون تلك الأموال الطائلة الثمينة لاستثمارها في البنوك الأجنبية وأعوانهم الخونة، وكان على الحكومة السابقة أن تعلن عن فشلها بكل شجاعة باعتبارها لم تعمل على معالجة الكثير من القضايا العالقة

دون مخادعة نفسها والاعتراف بأخطائها التي ارتكبتها في حق المواطن والوطن ونتيجة كل هذه الصراعات والخلافات السياسية وتعددية الأحزاب السياسية والثقافات البرجوازية التقليدية السائدة التي في الحقيقة أعاقت النهوض الفكري الثقافي وغيرها من العادات والتقاليد الدينية المذهبية والنزاعات العرقية والطائفية كالتعصب الفكري الديني المتطرف والمتشدد أصبح معظم المواطنين في وقتنا الحاضر يعانون الكثير من الهموم والمشاكل الاجتماعية والأزمة الاقتصادية .

ومن أهم المشكلات والمعضلات الأساسية التي يعيشها المواطن في وقتنا الحاضر هبوط حاد في العملة النقدية والغلاء الفاحش في أسعار المواد الغذائية وتوقف استراتيجية هيكلة الأجور وغياب تسوية أوضاع المتقاعدين المدنيين والعسكريين وتأخر صرف المرتبات والمستحقات المالية بأثر رجعي وعدم تحسين الخدمات منها انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر وعدم توفر المياه النقية والحلة المعيشية التي يعانيها المواطن وهو غير قادر على تحمل أعباءها بسبب الفقر والمجاعة، وهذا يعود إلى النظام الفاسد الذي لا يخدم التوجه الإنساني ولا تهمه مصلحة الشعب وباعتباره أنه صانع القرار السياسي وبالذات عندما يتجرد الإنسان من أبسط القيم والمثل العليا وتتنافى من خلالها المفاهيم والمبادئ الإنسانية والسلوكيات الأخلاقية ينحرف الضمير الإنساني نحو فكرة انتهازية الفرد للوصول إلى السلطة التشريعية بأسلوب غير شرعي يعتمد على نهب خيرات الأمة خلف أقنعة الديمقراطية باعتبارها الواجهة الحقيقية التي تمثل سلطة الدولة البراقة من خلال الشعارات الزائفة والخطابات المفرغة من المحتوى الفكري والسياسي والاجتماعي والإنساني خلافا للديمقراطية التي تعتبرها هاجسا سياسيا الهدف منه تطوير المجتمع الإنساني لمعالجة كل الهموم والمشاكل السياسية والاجتماعية وتوحيد الصفوف ضمن العناصر الوطنية الشرعية التي تحارب كل أشكال وأنواع الفساد وتحافظ على ممتلكات الدولة وحقوق المواطن اليمني وهذا لا يحقق الحياة المدنية إلا عندما يتحرر الإنسان من عبودية قيود النظام المعادي ومخلفات رواسب الماضي البغيض المتخلف فكريا القائم على القهر الفكري والنفسي وكبت حرية الإنسان وتضليل العدالة الاجتماعية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان والتخلص والقضاء على كل التناحرات القبلية والتفرقة العنصرية وغيرها من النزاعات الطائفية المذهبية.

ولقد لعبت حكومة الوفاق الوطني دورا حقيقيا وتحريضيا رائعا تمثل من خلالها مراكز قوى وطنية تتحلى بالنظام الديمقراطي العادل الذي يسوده روح كرامة الإنسان وعدالته الاجتماعية والنظم والقوانين وبالذات القضية الجنوبية المحورية لمعالجة سائر القضايا الإنسانية منها توفير فرص العمل وتخفيض أسعار المواد الغذائية وتحسين مستوى معيشة المواطن ونشر الوعي الثقافي الإنساني في نفوس المواطنين ودفع عجلة التنمية الانتاجية لتطوير البنية الاقتصادية والثقافية والخدماتية.

بحكم أن اليمن تمتاز بالمناخ المعتدل والهواء النقي وجبالها الشامخة وشواطئها الساحلية وأراضيها الصحراوية وثاني ميناء في العالم وتحتل موقعا استراتيجيا هاما معبرا للسفن التجارية لمضيق هرمز وتعتبر من ضمن الدول العربية الغنية بالثروات وأصبحت هذه الدول العربية المجاورة لليمن مطمعا للغزاة الطامعين والمتربصين الذين ينهبون خيرات الشعوب وهذا ما دفع مليشيات الحوثي الانقلابية المتمردة على السلطة الشرعية إعلان الحرب الظالمة على الجنوب، حيث أن هذه الجماعة الإرهابية الطائفية انشقت من السلالة الزيدية بعد انهيار الحكم الإمامي الكهنوتي وسكنوا مدينة صعدة وبنوا معسكرات لتدريب جنودهم على القتال وكانت تدعمهم سرًا إيران ماديا وعسكريا، ولقد ارتكبت قوى الظلام أبشع كارثة إنسانية في حق الشعب الجنوبي فريدة من نوعها لم تحدث في مدينة عدن من قبل قلعة الصمود وتصدي وكل ما خلفته هذه المليشيات من قتل وتدمير شامل في البنية الاقتصادية التحتية والفوقية وسقوط العديد من شهداء المقاومة الجنوبية التي قدمت أروع التضحيات والبطولات الرائعة إلا لكي يسترد المواطن كرامته وعزته وفخره وإرادته التي لا تقهر وفي سبيل القضية الجنوبية الوطنية وحرية كرامة الإنسان وعدالته الاجتماعية واستقلاله الوطني، واليوم تشهد بلادنا في ظل هذا الوضع الفاسد نذور معارك شرسة ودموية طاحنة في جميع الجبهات .

ومن أجل إخراج اليمن من هذه الأزمة والمصاعب والآلام يجب على التحالف العربي تقديم المساعدات الإنسانية وكذا تخفيف المعاناة حتى يستعيد البنك المركزي نشاطه المحاسبي في تقوية العملة النقدية المحلية.

إعلان مناقصة

رقم (٩) لسنة ٢٠٢١م بشأن عمل مظلة البوابة الشرقية للإدارة العامة للأرصفة والساحات

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (٩) لسنة ٢٠٢١م, لتنفيذ أعمال مظلة البوابة الشرقية للإدارة العامة للأرصفة والساحات.

والتي سيتم تمويلها من المصدر (ذاتي).

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية – ميناء عدن – المركز الرئيسي – بجانب فندق الهلال – م/التواهي – محافظة عدن / الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات – إدارة المناقصات - سكرتير لجنة المناقصات.

تلفاكس : ٠١٥٤١ ٢-٠٢-٠٠٩٦٧+ تلفون رقم : ٢٠٠١٦٨-٠٢-٠٠٩٦٧+

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره ٢٠,٠٠٠ ريال يمني لا يرد.

وآخر موعد لبيع الوثائق هو يوم (الخميس) تاريخ: ٢٠٢١/٣/١٨م.

١- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحددة أعلاه مكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع قدره (١,٣٥٠ دولار) صالح لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

٢- صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.

٣- صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.

٤- صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.

٥- صورة من شهادة مزاولة المهنة.

٦- الالتزام بتوفير البطائق غير منتهية.

٧ - فترة سريان العطاء (٩٠) يوماً اعتباراً من تاريخ فتح المظاريف.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الوثائق والشهادات المشار إليها آنفاً ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (١١:٠٠ صباحاً) من يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢١/٣/٢٣م, ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة الى أصحابها.

سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في قاعة التسويق والإعلام) بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام للفترة المسموح بها لبيع المناقصة لمدة (٢٦) يوماً من نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني للمؤسسة:

(www.port of aden.net)